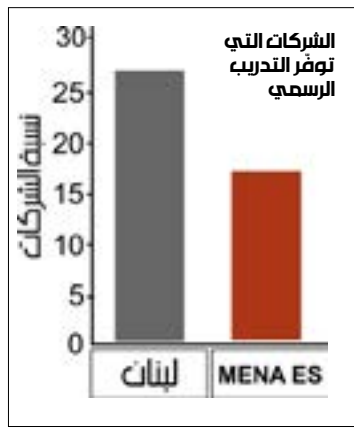


ما الذي يعوق القطاع الخاص في لبنان؟

أجرت ثلاث مؤسسات دولية هي البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار، استطلاعاً للعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في 8 دول عربية بينها لبنان. تحت عنوان «مسح الشركات: التصور الاقتصادي الدقيق»، الاستطلاع نُفذ خلال عامي 2013 و2014 وغطى 6 آلاف شركة تعمل في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. الشركات أجابت على أسئلة متعلقة ببيئة الأعمال لتكشف الأثر عن قطاع خاص صغير وقديم يملك فرصاً محدودة للنمو. الأسباب كثيرة، كما وردت في الاستطلاع، إلا أن غالبية الإجابات تحدثت عن عدم الاستقرار السياسي، الفساد، عدم موثوقية إمدادات الكهرباء، ضعف القدرة على الوصول

إلى التمويل، فضلاً عن ديناميكيات نمو ضعيفة وتدني نسبة النساء العاملات، تصنيفات هتدينية للتنافسية تؤدي إلى تركيز في المكاسب والقدرات التصديرية، ممارسة أشكالاً من الاحتكار، وارتباط الابتكار بعناصر غير متوافرة نسبياً... في لبنان جاءت النتائج في السياق نفسه للنتائج المجمعة من الدول الثمانية، إذ تبين أن العوائق الأساسية لنمو القطاع الخاص في لبنان تتعلق بضعف التمويل مقابل ضمانات منقولة، ووجود عمالة غير ماهرة، فضلاً عن حالة عدم اليقين السياسي والأمني التي تعيق الانخراط في الابتكار، بالإضافة طبعا إلى تقنين الكهرباء. في ما يلي أبرز النتائج التي توصل إليها الاستطلاع في لبنان:



الأكثر أهمية (الشكل 1). وقد أدت الانقسامات السياسية إلى تجميد الإصلاحات في قطاع الطاقة، ما حدّ من إقامة استثمارات ملحة في توليد القدرة والتحويل. إضافة لذلك، لم يجر أي تعديل على التعرّف الكهربائي منذ التسعينيات، مما يشير إلى تقديم تحويلات مالية ضخمة إلى شركة كهرباء لبنان المملوكة للدولة. كنتيجة لذلك، تعاني الشركات من الانقطاع المتكرر للكهرباء. حيث تواجه الشركات ما متوسطه 51 مرة من انقطاع الكهرباء شهرياً، وهو ما يتجاوز بكثير المتوسط في منطقة MENA ES (الشكل 3). وتجبر رداءة إمدادات الكهرباء الشركات على الاعتماد على المولدات. وبشكل لا يدعو للدهشة، يشيع استخدام المولدات في لبنان - حيث أن 85% من الشركات تملك أو تشارك في مولد - مقارنة مع الاقتصادات الأخرى في المنطقة.

يملك لبنان واحداً من أعلى مستويات العمق المالي في اقتصادات منطقة MENA ES ما يعكس تدفقات الودائع بشكل مستمر وعلى نطاق كبير والناجمة عن دور لبنان التجاري كمركز مالي للمنطقة ولقسم كبير من اللبنانيين المغتربين. بالمجمل، يبدو أن الوساطة المالية تعمل بشكل جيد في لبنان. حيث تمثل البنوك ما نسبته 21% من تمويل الشركات، وبشكل يتجاوز كثيراً المتوسط في منطقة MENA ES (الشكل 4) وتوجد صورة مختلطة لإطار الضمانات. فمن ناحية، تعد البنوك اللبنانية أكثر استعداداً لتقديم القروض غير المؤمنة مقارنة باقتصادات المنطقة بالمتوسط؛ ومن ناحية أخرى، من النادر أن تقدم البنوك القروض لقاء ضمانات منقولة. ويتم تأمين 4% فقط من القروض بواسطة الآلات والمعدات أو المستحقات، مقارنة مع ما متوسطه 14% في المنطقة. ويمكن أن يسهم إجراء إصلاح في إطار التعاملات المؤمنة في تحسين الوصول إلى التمويل من قبل الشركات اللبنانية.

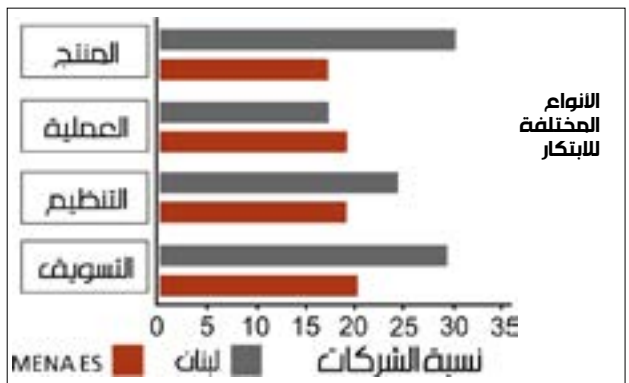
يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في تمويل راس المال العامل ورأس المال الثابت

يملك لبنان واحداً من أعلى مستويات العمق المالي في اقتصادات منطقة MENA ES ما يعكس تدفقات الودائع بشكل مستمر وعلى نطاق كبير والناجمة عن دور لبنان التجاري كمركز مالي للمنطقة ولقسم كبير من اللبنانيين المغتربين. بالمجمل، يبدو أن الوساطة المالية تعمل بشكل جيد في لبنان. حيث تمثل البنوك ما نسبته 21% من تمويل الشركات، وبشكل يتجاوز كثيراً المتوسط في منطقة MENA ES (الشكل 4) وتوجد صورة مختلطة لإطار الضمانات. فمن ناحية، تعد البنوك اللبنانية أكثر استعداداً لتقديم القروض غير المؤمنة مقارنة باقتصادات المنطقة بالمتوسط؛ ومن ناحية أخرى، من النادر أن تقدم البنوك القروض لقاء ضمانات منقولة. ويتم تأمين 4% فقط من القروض بواسطة الآلات والمعدات أو المستحقات، مقارنة مع ما متوسطه 14% في المنطقة. ويمكن أن يسهم إجراء إصلاح في إطار التعاملات المؤمنة في تحسين الوصول إلى التمويل من قبل الشركات اللبنانية.

يتمتع لبنان بأعلى نسبة من الشركات المنخرطة في الابتكار في منطقة MENA ES، حيث تقوم نصف هذه الشركات بإدخال نوع واحد على الأقل من الابتكارات. ومن المرجح بصورة أكبر أن تقوم الشركات اللبنانية بإدخال منتجات جديدة مقارنة بأي اقتصاد آخر في المنطقة (الشكل 6). كما تتفوق هذه الشركات على المتوسط الإقليمي من حيث نسبة الشركات المنخرطة في الابتكارات التسويقية والتوزيعية. من حيث المشاركة في الأسواق الدولية، تتفوق الشركات اللبنانية على معظم الاقتصادات في المنطقة حيث أن 20% فقط من الشركات التصنيعية لا تقوم بأية أنشطة تجارية، مقارنة مع 33% كمتوسط في المنطقة. ويملك لبنان نسبة مرتفعة للغاية من شركات التصدير المملوكة محلياً (95% مقارنة مع متوسط إقليمي يبلغ 85%). ويمكن تفسير ذلك بالحالة الشديدة لعدم اليقين السياسي والأمني في البلاد، مما يدفع الشركات المحلية للسعي وراء أسواق مستقرة لمنتجاتها وإبقاء المستثمرين الأجانب بعيداً عن السوق.

تعد الشركات اللبنانية من بين الأكثر احتمالية للانخراط في نوع واحد من الابتكارات في اقتصادات MENA ES

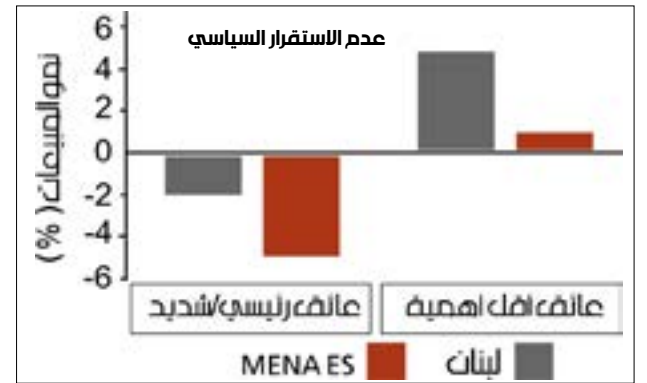
يتمتع لبنان بأعلى نسبة من الشركات المنخرطة في الابتكار في منطقة MENA ES، حيث تقوم نصف هذه الشركات بإدخال نوع واحد على الأقل من الابتكارات. ومن المرجح بصورة أكبر أن تقوم الشركات اللبنانية بإدخال منتجات جديدة مقارنة بأي اقتصاد آخر في المنطقة (الشكل 6). كما تتفوق هذه الشركات على المتوسط الإقليمي من حيث نسبة الشركات المنخرطة في الابتكارات التسويقية والتوزيعية. من حيث المشاركة في الأسواق الدولية، تتفوق الشركات اللبنانية على معظم الاقتصادات في المنطقة حيث أن 20% فقط من الشركات التصنيعية لا تقوم بأية أنشطة تجارية، مقارنة مع 33% كمتوسط في المنطقة. ويملك لبنان نسبة مرتفعة للغاية من شركات التصدير المملوكة محلياً (95% مقارنة مع متوسط إقليمي يبلغ 85%). ويمكن تفسير ذلك بالحالة الشديدة لعدم اليقين السياسي والأمني في البلاد، مما يدفع الشركات المحلية للسعي وراء أسواق مستقرة لمنتجاتها وإبقاء المستثمرين الأجانب بعيداً عن السوق.



لا يبدو أن مهارات القوى العاملة تشكل عائقاً رئيسياً بالنسبة إلى الشركات اللبنانية

يتمتع لبنان بأعلى نسبة من الشركات المنخرطة في الابتكار في منطقة MENA ES، حيث تقوم نصف هذه الشركات بإدخال نوع واحد على الأقل من الابتكارات. ومن المرجح بصورة أكبر أن تقوم الشركات اللبنانية بإدخال منتجات جديدة مقارنة بأي اقتصاد آخر في المنطقة (الشكل 6). كما تتفوق هذه الشركات على المتوسط الإقليمي من حيث نسبة الشركات المنخرطة في الابتكارات التسويقية والتوزيعية. من حيث المشاركة في الأسواق الدولية، تتفوق الشركات اللبنانية على معظم الاقتصادات في المنطقة حيث أن 20% فقط من الشركات التصنيعية لا تقوم بأية أنشطة تجارية، مقارنة مع 33% كمتوسط في المنطقة. ويملك لبنان نسبة مرتفعة للغاية من شركات التصدير المملوكة محلياً (95% مقارنة مع متوسط إقليمي يبلغ 85%). ويمكن تفسير ذلك بالحالة الشديدة لعدم اليقين السياسي والأمني في البلاد، مما يدفع الشركات المحلية للسعي وراء أسواق مستقرة لمنتجاتها وإبقاء المستثمرين الأجانب بعيداً عن السوق.

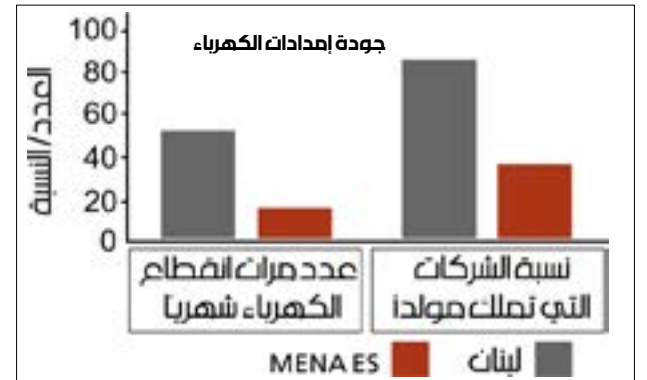
يشكل عدم الاستقرار السياسي العائق الأبرز الذي أشارت إليه الشركات اللبنانية



تنظر الشركات اللبنانية إلى عدم الاستقرار السياسي على اعتباره العائق الأكثر أهمية. ويرجح أن يشير ذلك إلى التأثيرات الجانبية السلبية للصراع الدائر في سوريا، بالإضافة إلى الحكم الطائفي في البلاد بشكل عام والقصور الناتج عن ذلك في الإصلاحات الهيكلية وضعف المؤسسات. لا يزال منصب رئيس الجمهورية شاغراً منذ أيار 2014، وقام مجلس النواب بالتصويت لمرتين على تمديد ولايته. والمتوقع الآن أن تنتهي فترة ولاية المجلس في عام 2017، والتي كان من المفترض أن تنتهي في عام 2013. وفي ظل هذه البيئة السياسية والاقتصادية الصعبة، تعرض أداء الشركات لضغوط كبيرة. وفي معرض الإجابة عن سؤال يدرس العوائق بشكل منفصل عن بعضها الآخر، تم تحديد عدم الاستقرار السياسي كعائق رئيسي أو شديد من قبل 91% من الشركات في لبنان. وكان أداء هذه الشركات أسوأ مقارنة بالشركات التي اعتبرت عدم - من حيث نمو المبيعات خلال الفترة المرجعية للمسح (2009 - 2012). الاستقرار السياسي عائقاً أقل أهمية (الشكل 2).

لا تزال الكهرباء تشكل قضية رئيسية لدى الشركات اللبنانية

بالنسبة إلى 11% من الشركات اللبنانية، تعتبر الكهرباء العائق



تصميم سنان عيسى

تصنيف أهم العوائق في بيئة أنشطة الأعمال وفقاً للشركات في لبنان

